الأنباء
الخميس 11 يونيو 2015

من حيث حجم الأصول الإجمالي في 2014 على قائمة وكالة فيتش

«الوطني» «وبيتك» و«الأهلي المتحد» بين أكبر 20 مصرفاً خليجياً

محمود عيسى

احتلت 3 مصارف كويتية مراكز متقدمة على قائمة وكالة فيتش للتصنيف الائتماني ومجلة ميد لأكبر 20 مصرفا في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث حجم الأصول الإجمالية، حيث احتل بنك الكويت الوطني المركز السادس خليجيا والاول محليا بأصول بلغت قيمتها 74,4 مليار دولار وقروض وتسهيلات مصرفية بقيمة 40,7 مليار دينار، وتلاه في المركز السابع خليجيا والثاني محليا بيت التمويل الكويتي بأصول قيمتها 58,6 مليار دولار وقروض بقيمة 57,4 مليار دولار، في حين حل البنك الاهلي المتحد في المركز 16 خليجيا والثالث محليا بأصول قيمتها 33,4 مليار دولار وقروض قيمتها 18,5 مليار دولار.

74,4 مليار دولار أصول «الوطني» و58,6 مليار دولار لـ«بيتك».. و33,4 ملياراً لـ «الأهلي المتحد»

وقد احتل بنك قطر الوطني المركز الاول بأصول قيمتها 130,6 مليار دولار وقروض قيمتها 87,1 مليار دولار.

وقالت مجلة ميد في تحليل لها إن البنوك الخليجية الكبرى تمكنت بصورة كبيرة من الاستمرار في تحقيق النمو في أصولها خلال عام 2014 دون حدوث أي تغييرات كبيرة عما كان عليه تصنيف القائمة في صفوف اللاعبين الكبار على الساحة المصرفية الخليجية في عام 2013.

إجمالي الأصول والإقراض لدى بعض البنوك الخليجية الكبرى (مليار دولار)

البنك	الأصول	القروض والتسهيلات
بنك قطر الوطني	133,614	87,100
البنك الأهلي التجاري	115,967	58,859
بنك ابو ظبي الوطني	102,409	52,899
بنك دبي الوطني الإمارات	98,848	66,975
بنك الراجحي	82,056	54,914
بنك الكويت الوطني	74,399	40,700
بيت التمويل الكويتي	58,681	57,423
البنك الأهلي المتحد	33,444	18,500

لا مصاعب خطيرة

وقالت المجلة ان أسعار النفط المنخفضة التي بدأت أواخر عام 2014 لم تترجم بعد الى آثار سلبية على أداء القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ان بيانات الحساب والخسائر والميزانيات العمومية لهذه البنوك المقرضة لم تتضمن ما يوحي بأنها تواجه أي نوع من المصاعب الخطيرة، ورغم ذلك فان قطاع المشاريع والإنشاءات يتعين عليه بذل جهود كبيرة لمواكبة ما تم تحقيقه من نمو خلال العام السابق، فضلا عن الظواهر التي تشير الى بعض الانحسار في الطلب على الائتمان من قبل الشركات.

وبالإجمال، فقد تمكنت البنوك الخليجية من تعزيز ايراداتها الصافية في عام 2014 مستفيدة في هذا المجال من تقليص مخصصاتها للقروض المتعثرة، فضلا عن التوسع في الاقراض، ناهيك عن التحولات نحو زيادة الايرادات الناجمة عن الرسوم والعمولات المختلفة التي تتقاضاها البنوك.

من ناحية أخرى حققت البنوك الخليجية نموا قويا في تعزيز أصولها برغم عجز البنك الاكبر في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ـ وهو تحديدا بنك قطر الوطني ـ عن تحقيق النمو الذي حققه عام 2013 مقارنة مع النمو الذي حققه في 2014.

وبوجه عام قالت المجلة ان البنوك الخليجية الكبرى جنت ثمار الاتجاهات المرغوب فيها والتي كانت قادرة على التصدي لبعض المشاكل مثل الضغوط التي تعرضت لها هوامش الفائدة.

وقد شهدت جميع دول الخليج العام الماضي تقليصا في المخصصات لمواجهة القروض المتعثرة باستثناء عمان. فقد أعلنت البنوك الكويتية والقطرية بقيادة بنك الكويت الوطني – سادس اكبر بنك في دول التعاون – عن تراجع المخصصات التي يتم إعدادها لمواجهة القروض المتعثرة او غير المنتجة، وهو ما يمثل اكبر تقليص في المخصصات لهذا الجانب من النشاط المصرفي يتم تحقيقه في غضون 4 سنوات. أما بنك الراجحي الذي حل في المركز الخامس فهو الذي مازال يعاني من أداء أسوأ على صعيد القروض المتعثرة.

وقد رفعت البنوك الخليجية صافي ايراداتها في عام 2014 بفضل تركيزها على تقليص المخصصات من جهة، وزيادة القروض في سجلاتها من جهة اخرى.

تأمل الأداء

وقالت المجلة ان نظرة فاحصة على سجلات القروض في البنوك الخليجية الكبرى تستكشف بعض المخاوف حيال نمو الاقراض، حيث توصل مسح أجراه بنك دولة الامارات المركزي في الربع الاخير من عام 2014 الى استنتاجات بأن اتجاهات الاقراض كانت في تراجع مصحوبا في الوقت ذاته بتباطؤ في الطلب على الائتمان في الوقت الذي بدأت فيه أسعار النفط المنخفضة تسجل آثارها عبر دول الخليج.

وفيما يتعلق بالربحية القائمة على الأصول سجل بنك الراجحي أقوى أداء في عام 2014.

ونسبت المجلة الى رئيس الوحدة الدولية للتمويل الاسلامي في وكالة ستاندارد اند بورز محمد داماك قوله «اننا لم نلحظ أي زيادة مهمة في القروض غير المنتجة لدى بنك الراجحي، وبرغم المناخ غير المواتي بسبب تراجع أسعار النفط، فاني لا أتوقع أي تراجع في نوعية الأصول».

وقالت المجلة ان بيت التمويل الكويتي حقق هو الآخر زيادة قوية في القروض والتسهيلات المصرفية خلال عام 2014، وهو ما مكنه من تحقيق أرباح قوية خلال العام المنصرم بلغت 417,5 مليون دولار.

صعوبات جمة تواجه الدول النفطية.. في ظل تراجع الأسعار

محمود عيسى

قالت مجلة هارت انيرجي ان حكومات الدول المنتجة للنفط، ولاسيما تلك التي تعتمد بشدة على الموارد النفطية في تمويل ميزانياتها تواجه مصاعب مالية جمة تحت ضغوط تراجع أسعار النفط العالمية.

وفي غمرة المراهنة على ارتفاع اسعار النفط قد يركب البعض موجة توجه الاسعار نحو الانخفاض ليقوم بتحسين الحوافز المالية ليتمكن من البقاء قادرا على المنافسة، فيما يمكن للبعض الآخر ان يلجأ للمناورة حول المصروفات العامة اذا ما كانت الاطر التشريعية تتيح مثل تلك الممارسات للحيلولة دون جفاف موارد الميزانية، بل ان ثمة من يستسلم للاغراءات القصيرة الاجل عبر زيادة الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة.

ونقلت المجلة عن نائب رئيس شركة وود ماكينزي للابحاث المالية العالمية غراهام كيلاس قوله «ان الجميع يلاحظ ان كعكة الموارد النفطية قد انكمشت ومن الصعوبة بمكان على الحكومات التي تعتمد على الضرائب النفطية ان توافق على حصة اقل مما بقي من الكعكة ولكن اذا لم توفر هذه الدول شروطا افضل فان الصناعة النفطية برمتها قد تتوقف ببساطة عن الاستثمار والانتاج».

وقال كيلاس في بيان صادر عن الشركة التي تناولت تحليل التغيرات المالية منذ عام 2014 حتى الآن في دراسة من جزأين انه بالنسبة لمسألة ما اذا كان الوضع الحالي للاسعار ـ حيث يفوق العرض الطلب العالمي ـ قادرا على دفع الدول الى اتخاذ اجراءات لمنع استمرار تدهور ايراداتها، فإن هذا الأمر يعتمد على العديد من العوامل.

وقال البيان ان بعض الانظمة قد استجابت فعلا للمتغيرات، فقد كشفت المملكة المتحدة على سبيل المثال في مارس الماضي عن تخفيضات ضريبية لتحسين القدرة التنافسية للشركات العاملة في منطقة بحر الشمال، وقد تضمنت مجموعة الاصلاحات التي أعلنتها الحكومة تقليص الضرائب على ايرادات النفط من 50٪ الى 35٪ بهدف تعزيز الدعم والتطوير للحقول النفطية الاقدم، وتخفيض الرسوم الابتدائية من 30٪ الى 20٪، وطرح مزايا استثمارية جديدة لتحفيز الاستثمارات في كافة مراحل الصناعة النفطية ودورتها السنوية وأخيرا توفير 20 مليون جنيه استرليني لتمويل الابحاث الزلزالية والجيولوجية لتعزيز عمليات التنقيب والاستكشاف في مناطق الاوفشور ـ المناطق المائية قبالة السواحل ـ وتحديدا في المناطق غير المكتشفة حتى الآن في الجرف القاري التابع للمملكة المتحدة.

في الوقت الذي شهدت فيه أسعار النفط انخفاضات حادة منذ نهاية يونيو 2014 لا تزال حكومات الدول المنتجة للنفط تقع تحت وطأة العجز المالي في ميزانياتها وكيفية تمويله

دول الشرق الأوسط صاحبة الحظ الأكبر من المعاناة حتى الآن لاعتمادها الشديد على الإيرادات النفطية

تقلص الإيرادات

صحيح ان هذه الخطوة ستعود على الشركات النفطية بالأرباح، إلا ان العبء بات الان ملقى على الصناعة النفطية البريطانية التي يتعين عليها ضخ استثمارات جديدة في قطاع النفط والغاز بالاضافة الى ضرورة بدء التشغيل والانتاج من حقول جديدة، علما ان ايرادات المملكة من النفط والغاز تقل عن 1٪ من اجمالي الايرادات، ما يمكنها من الترويج للاستثمارات النفطية على مدى أبعد من خلال تقليص معدلات الضرائب، الا ان هذا الواقع لا ينطبق على كثير من المنتجين الآخرين مثل روسيا أو بعض الاجزاء من الولايات المتحدة، حيث الميزانيات تقلصت بحدة الى حوالي النصف تقريبا خلال الصيف الماضي على خلفية تراجع أسعار النفط. وفي ظروف من هذا القبيل يقول كيلاس قد تسعى الحكومات الى الحصول على حصة اكبر من الايرادات بأسعار ادنى لتعزيز ميزانياتها، وقد يتطلب هذا الامر بعض الصفقات والمبادلات من قبيل ضمان قدر أكبر من الايرادات النفطية الحالية للحكومة مقابل منحها للشركات ايرادات أعلى عندما تعاود الاسعار ارتفاعها.

وقال كيلاس ان الدول صاحبة الحظ الأكبر من المعاناة حتى الآن هي دول الشرق الاوسط التي تعتمد بشدة على الموارد النفطية، الا ان الدراسة ركزت بصورة اكبر على الدول التي تنشط فيها الشركات النفطية العالمية. وقد ظلت معظم الحكومات تراقب الاسعار النفطية ووضعت نفسها في حالة ترقب قبل ان تقرر إجراء التعديلات المالية اللازمة.

«الدولي»: تسهيلات مرابحة مجمعة بـ 100 مليون دولار

قال بنك الكويت الدولي في بيان صحافي أمس، إنه كلف كلا من المؤسسة العربية المصرفية وبنك المؤسسة العربية المصرفية الاسلامي في البحرين بترتيب وإدارة سجل الاكتتاب في تسهيلات تمويل مرابحة مجمعة قيمتها 100 مليون دولار.

وستستخدم هذه التسهيلات التي يبلغ أجل استحقاقها ثلاث سنوات في تمويل الأنشطة المختلفة لبنك الكويت الدولي.

وقد بدأ الاكتتاب في هذه التسهيلات المجمعة أمس، ويبلغ هامش الربح على هذا التمويل 120 نقطة أساس فوق معدل الفائدة بين البنوك في لندن.

«الدولي» كلف «المؤسسة العربية المصرفية» و«بنك المؤسسة العربية المصرفية» بترتيب وإدارة سجل الاكتتاب

مليار دولار مساهمة المصرف من الضرائب خلال العام الماضي

إنهاء خدمات كبار موظفي HSBC في فروع دول الخليج

جدة ـ رويترز: كشفت مصادر مطلعة في مصرف «إتش.إس.بي.سي» أنه يدرس خفض عدد العاملين في الفروع التابعة له في المنطقة العربية، بما في ذلك فروعه في دول الخليج.

وأفادت المصادر بأن العدد النهائي المستهدف إنهاء خدماته في فروع منطقة الخليج لم يحدد بعد، لكنه قد يتجاوز نسبة تقليص العاملين في جميع فروع المصرف وهي 19٪.

كما رجحت المصادر أن تشهد المناصب القيادية للعاملين في «إتش.إس.بي.سي» في فروع دول الخليج تغيرات جذرية، سواء بإنهاء خدمات بعض كبار الموظفين لتقليص النفقات أو دمج بعض المناصب.

وتأتي هذه الإجراءات في إطار خطة عامة للمصرف تستهدف تقليص عدد العاملين فيه، البالغ عددهم 266 ألف عامل، وإنهاء خدمات نحو 50 ألف موظف من الموظفين الدائمين بحلول 2017، أي ما يعادل تقريبا 19٪ من قوة العمل.

ونفت المصادر العاملة في «إتش.إس.بي.سي» التي تحدثت للصحيفة وجود مقترحات بإغلاق فروع له في منطقة الخليج، وأكدت أن الأمر سيقتصر على خفض أعداد العاملين.

وسيواكب هذا الإجراء تطبيق خطة شاملة لتطوير الأداء الوظيفي في الفروع الخليجية، عبر الاستثمار في البنية التحتية، وإمدادها بمعدات تقنية حديثة لتعويض خفض عدد العاملين.

ومن المتوقع أن ينقل مصرف «إتش.إس.بي.سي» مقره الرئيس من لندن إلى هونغ كونغ، وذلك في ضوء الضرائب المتزايدة التي تفرضها بريطانيا على القطاع المصرفي، والتي زادت تسع مرات منذ تم فرضها قبل سنوات.

وبلغت حصيلة تلك الضرائب وفقا لاتحاد المصارف البريطانية 8,1 مليارات دولار، مساهمة «إتش.إس.بي.سي» فيها خلال العام الماضي كانت 1,1 مليار دولار.

ووجه عدد من القيادات النقابية في بريطانيا انتقادات سلبية للمصرف بشأن خططه لتقليص العمالة.

وقالت النقابية في اتحاد العمال روز أندروا إنه منذ عام 2010 «تم طرد 87 ألف موظف من المصرف بدعوى تقلص النفقات.. إنهاء خدمات العاملين الإجراء الأسهل بالنسبة إلى مجلس الإدارة ولا أحد يتحدث عن إخفاق هذه الاستراتيجية».

وأضافت أندروا أن على «إتش.إس.بي.سي» التوقف عن منح كبار الموظفين والمديرين وأعضاء مجلس الإدارة حوافز ومكافآت بالملايين، كما يمكن طرح أيضا فكرة تقليص رواتب كبار المسؤولين عن إدارته.

إنهاء خدمات عدد كبير من موظفي «إتش.إس.بي.سي» في المنطقة العربية

فرائس صنّاع القرار في «أوبيك» ترتعد

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن عهدا جديدا من عرض النفط وأساليبه واللاعبين الكبار الذين سيدخلون كمنتجين على الساحة النفطية يجعل فرائس القائمين على صنع القرار في منظمة أوبيك ترتعد، مشيرة الى أن قرار أوبيك الاخير بتثبيت معدلات الانتاج لم يكن مفاجئا للمراقبين، بالإضافة الى انه سلط الضوء على الدور السعودي المسيطر على صنع القرار في المنظمة.

ومضت المجلة الى القول انه لم تكن ثمة دلائل خلال الأشهر الستة الاولى من عام 2015 على وجود نية لدى الرياض لتغيير استراتيجيتها أو لتعير آذانا صاغية للاستماع لشركائها في الكارتل من اجل تعديل حصص الانتاج، ومن المعروف ان ارامكو السعودية تضخ أكثر من 10 ملايين برميل يوميا من النفط ويبدو ان هذا الوضع سيستمر في المستقبل.

الأمر المقلق

وترى المجلة ان ما يبدو مقلقا في الوضع الراهن والوعكة التي تمر بها المنظمة يتمثل في كيفية النظر اليها باعتبارها غير قادرة على التعامل مع أي نوع من أنواع المنافسة، ذلك انه برغم علو الأصوات الصادرة عن العديد من بارونات النفط الأميركيين التي تزعم تحول الولايات المتحدة الى مركز المنتج المتوازن العالمي الجديد على الساحة النفطية العالمية بدلا من السعودية، الا أن الوقائع تشير الى ان النفط الصخري الأميركي لم يكن في يوم من الايام يشكل تحديا جديا لمنظمة أوبيك.

على ان كثيرا من الاعضاء في الكارتل النفطي يعربون عن خشيتهم الشديدة من كيفية تأثير النفوط الاميركية غير التقليدية على الاسواق النفطية إذا ما وافقت واشنطن على رفع حظر تصدير النفط المفروض على ايران منذ سبعينيات القرن الماضي.

ولكن ما يبدو ان أعضاء أوبيك يصرون على تجاهله او نسيانه على الدوام هو انه لا منتج قادر على الاطلاق على التنبؤ بما ستكون عليه اسعار النفط في المستقبل على وجه الدقة . وبدلا من محاولة تأييد التنبؤات بما ليس في حدود معرفتهم وسيطرتهم، فربما يكون من الافضل لمصلحتهم التعاطي مع المتغيرات التي تقع ضمن حدود إمكاناتهم وسلطتهم.

ان المشكلة الوحيدة بالنسبة لـ«أوبيك» هي ان احد هذه المتغيرات الرئيسية يتمثل في بناء قاعدة لولاء العملاء من خلال الامدادات المستمرة التي يمكن التعويل عليها بالاضافة الى الاسعار التنافسية. وفي عصرنا الحالي الذي يقوم على التعددية في الاسواق النفطية، فان هذا يعني ان يخرج الكارتل من السوق ويتولى الأعضاء المنتجون مسؤولية بناء قاعدة عملائهم وصنع أسواقهم ضمن السوق النفطي العالمي.

ولما كانت إيران تقف على أهبة الاستعداد لإغراق الأسواق النفطية العالمية بعشرات ملايين البراميل من النفط الخام عندما ترفع عنها عقوبات حظر التصدير، فإن ثمة فرصا كبيرة لتعود أسعار النفط الى اتجاهها النزولي من جديد بحلول نهاية الصيف الجاري.